العدد (1867) السنة السابعة - الثلاثاء (3) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

محافظ بغداد: بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية لا تتعاون معنا لانجاز المشاريع الاستثمارية

وسط التزاحم السكاني الذي تشهده العاصمة بغداد والوضع الاقتصادي المنهار وصعوبة العيش وقلة المشاريع السكانية،وانتشار البطالة، والانقطاع المستمر للكهرباء،الذي لم يحل بتوزيع مجلس محافظة بغداد والمحافظة المولدات الكهربائي، وسوء تقديم الخدمات من قبل المجالس البلدية، بالرغم من استتباب الأمن وتحسنه النسبي،من كل هذا اين دور محافظة بغداد وماذا قدمت وتقدم للمواطن العراقي،أسئلة عديدة وجهت إلى محافظ بغداد الدكتور صلاح عبد الرزاق.

في البداية حاولنا أن نحصل على إجابات لكل ما يشغل المواطن البغدادي، الذي لم يجد منفذاً واحداً للخلاص من الواقع اليومي المتعب والمحصور بين مراجعات الدوائر والبحث عن نسمة هواء في صيف لاهب أن كان ذلك بالكهرباء الوطنية أو المولدات الأهلية،والكثير الكثير من المشاكل الأخرى فهي لا تعد ولا تحصى

بغداد /إيناس طارق

الاستعلامات الالكترونية

فهل محافظة بغداد بانشائها الاستعلامات الالكترونية ستساهم في حل البعض من هذه المشكلات وما الغاية منها وماذا ستقدم من جديد، وهل سوف تحد من الروتين الممل لمراجعات المواطن لا كمال معاملته،

عن هذا الموضوع علق الدكتور عبد الرزاق قائلاً: أن مشروع الاستعلامات يعتبر مشروعاً جديداً، الغاية منه بالأساس هو للحد من تعقب المعاملات من قبل المواطن والموظف،أي بصورة أوضح وضع مصطلح (الواسطة) على جنب لان المعاملة سوف تكون مراجعتها من المواطن ذاته بحيث يطلب من الموظف المختص بالحاسبة الالكترونية المدرج فيها اسم دوائر المحافظة كافة أن يعطيه ورقة مراجعة للدائرة كذا مثلا، أن معاملته تتعلق بلجنة التعويضات، بعد ذلك يذهب إلى الشباك المختص بذلك الأمر ومن ثم الموظف الجالس خلف الشباك الداخلي يطلب القسم المقصود بالامر ويعطي رقم المعاملة وكما ذكرت مثلا التعويضات، ويطلب الإيضاح من الموظفين المختصين وأين وصلت وإذا تطلب الأمر نزول الموظف إلى الاستعلامات ينزل ويقابل المواطن الجالس في الاستعلامات ومن ثم ينتظر المواطن في الاستعلامات المجهزة بأحدث أجهزة التبريد وبرادات ماء ومقاعد حديثة للجلوس، حتى تاتي النتيجة اليه ونحن لانقول أن بهذه الطريقة المعاملات تنجز في اليوم نفسه لان الجميع يعلم أن بعض المعاملات تحتاج إلى ايام عديدة لانجازها.

بعض الوزارات ترفض

واسترسل الدكتور عبد الرزاق في حديثه قائلاً: أن هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تتطلب مساندة بعض الوزارات والدوائر لإنشاء عدة مشاريع استثمارية ومع الأسف تلك الوزارات ترفض منها وزارة المالية والأمانة، وقد منحت المحافظة أكثر من ٥٠ إجازة استثمارية لعدة شركات أن كانت عراقية او أجنبية المهم أن تكون شروط المستثمر مطابقة للمواصفات المطلوبة لإنشاء المشروع وقد تم وضع حجر الأساس لثلاثة مشاريع سكنية اثنان في منطقة البلديات والأخر في منطقة الوزيرية،واضاف عبد الرزاق في حديثه قائلاً: أن هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها المحافظة منها إنشاء منتجع، أي فندق خمسة نجوم لان الفنادق الموجودة في العاصمة معظمها انشئت عام ١٩٨٢ لهذا نجدها قديمة بكل شي بالأثاث بالديكورات وحتى بالبناية ذاتها.

استحصال مبالغ

وفيما يخص كثرة المصدات الكونكريتية المنتشرة في العاصمة ومتى يتم رفعها،قال الدكتور أن الأرصفة والشوارع ليست ملكا لشخص إنما هي ممتلكات عامة ومن يريد في المستقبل القريب أن يضع على الأرصفة الجدران الكونكريتية لأي جهة كانت عليها أن تدفع ٢٠٠٠ دولار كإيجار للرصيف المستغل من قبلها، وأضاف الدكتور في حديثة أن شوارع بغداد بحاجة إلى إعادة تأهيل من جديد فالشوارع تخلو من الإضاءة و النظافة لهذا سوف يتم تأهيل خمسة شوارع منها الرشيد والجمهوري وأبو نواس وحقيقة شارع السعدون بحاجة إلى إعادة بنائه من جديد بشكل كامل فالشارع كان سابقا يعج بالمارة بصورة دائمية وألان لا يخلو من المطبات والحفر والعاصمة جميعها الان في طور التحديث لانها مقبلة على استضافة القمة العربية اذن لابد من بذل الجهود من قبل المحافظة والامانة وجميع المجالس البلدية للمساهمة في اعطاء صورة جميلة للعاصمة بغداد.

٦٠٠ مولدة كهرباء

إما ما يخص تجهيزات المولدات الكهربائية فقد أكد الدكتور أن المحافظة قامت بتجهيز الكثير من المولدات لبعض المجالس البلدية للمساهمة منها في حل ازمة الكهرباء وكذلك توزيع الكاز على المشغلين واعتماد ساعات التعويض الاضافي والحرص على أن يكون سعر امبير الكهرباء ضمن سياقات محدده سابقا وان لاترفع اسعاره من قبل المسؤول عن تشغيل المولدة وقد فتحت المحافظة خطوط هواتف عديدة لاستلام شكاوى المواطنين حيال ذلك،واضاف عبد الرزاق أن، حصة الاسد لوزارة التربية أي بما يقارب ٦٠٠ مولدة فضلا عن بناء ٢٢٠ مدرسة وأعمار ٦٠ مدرسة إما غير ذلك فلا تستطيع المحافظة تقديم أكثر من ذلك مع العلم أن المحافظة قامت بتجهيز وزارة التربية بأكثر من ٤٥٠٠٠ رحلة مدرسية جهزت وسلمت إلى مخازن وزارة التربية..

غلق محال المشروبات الروحية

إما فيما يتعلق بأسباب إصدار بيان يحث على إغلاق جميع محال المشروبات الروحية وهذه القرارات الصادرة من محافظة بغداد تتكرر بين فترة وأخرى بغض النظر عن كون المحال مجازة ام غير مجازة من قبل هيئة السياحة.وكثرة الشكاوى واستياء بعض المواطنين من أصحاب هذه المحال وتوضيحهم عن حصولهم على إجازات رسمية من قبل هيئة السياحة وبالرغم من كل ذلك تغلق محافظة بغداد مخازنهم،وهم يسالون المحافظة متى تتوقف هذه الإجراءات، وقد علق الدكتور عبد الرزاق عن هذا الموضوع قائلاً:هناك شكاوى كثيرة وردت إلى محافظة بغداد من مواطنين وعن طريق مجلس النواب ايضاً فالبعض قام بفتح محال لبيع الخمور بين الدور السكنية و والأزقة! كيف يمكن أن يسمح بذلك،فهذا الأمر مخالف لكل القوانين المعمول بها في العراق وكل محل او كما يسمى مخزن،لا يملك إجازة ممارسة مهنة يغلق محله،فكيف يمكن أن تكون الإجازات الممنوحة لمحال بيع المشروبات الروحية لا تتجاوز ٩٦ إجازة ومسجلة أسماؤهم وإجازاتهم في هيئة السياحة إما الباقية البالغ عددها ٣٠٠ فهي مخالفة لكل الشروط المعمول بها وفق القانون،وقد تم الكشف عن عدة إجازات مزورة،والبعض الأخر كان يستخدم إجازة تجيز له البيع في منطقة الكرادة مثلاً فتح محلاً اخر في منطقة الزعفرانية والكثير من الامور الاخرى منها أن القانون ينص على عدم فتح محل لبيع المشروبات الروحية قرب المساجد والمسافة المسموح بها لاتقل عن ٥٠٠ متر وحقيقة وجدنا محال قرب المساجد فكيف يمكن ذلك.؟واسترسل الدكتور في حديثه قائلاً:هناك نص في الدستور العراقي يضمن رعاية والحفاظ على الهوية الاسلامية

نص القانون رقم ٢ المنصوص في الدستور العراقي.....على:
الهوية الدينية
المادة:٢
أولا: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع:
أ – لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.
ب – لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.
ج – لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.
ثانيا: يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والأيزديين والصابئة المندائيين.

اغلاق المحال في شهر رمضان

وفي سؤال للدكتور محافظة بغداد يتعلق باغلاق محال بيع المشروبات الكحولية في شهر رمضان علق الدكتور قائلاً:في رمضان تغلق جميع المحال دون استثناء لانه كما ذكرت سابقا الحفاظ على الهوية الاسلامية،هو الطابع والسمة الاساسية للعراق،ولماذا الاستغراب من ذلك، فمثلا هناك قدسية لبعض المناطق مثل كربلاء والنجف لاتجيز بيع الخمور فما الجديد في ذلك؟

> أزمة النقل بانتظار قطار مونوريل من المستنصرية حتى علاوي الحلة

فرض الحجاب

وفيما يتعلق بفرض محافظة بغداد ارتداء زي الحجاب على الموظفات،اشار الدكتور ان المحافظة لاتفرض الحجاب انما اللبس المحتشم فليس من اللائق ان ترتدي موظفة ملابس (نص اردان او غير محتشمة) وتعرضها للحرشه والمحافظة يوجد فيها عدد من الموظفات السافرات يتجاوز عددهن ٦ الى ٧ وهناك كثير من دول العالم تفرض زياً معينا على النساء (مثل مضيفات الطيران،ملائكة الرحمة في المستشفيات) اذن اللبس المحتشم ليس فيه لبس!

اغلاق المطاعم

اما فيما يتعلق باغلاق المطاعم في شهر رمضان باستثناء المطاعم التي تدخل مزايدة علنية تقام في مبنى المحافظة،وعدم امكانية البعض الدخول في هذه المزايدة لضعف الامكانية المادية فضلا عن اعالته عوائل كبيرة،علق عبد الرزاق قائلا: هذا السياق معمول به سابقا وباق حتى الان من يريد ان يفتح مطعمه في شهر رمضان يجب عليه الدخول في المناقصة العلنية والحصول على اجازة وان يغطي واجهة المطعم بشكل كامل ولا يسمح بالافطار العلني وحقيقة العراق يعتبر اقل الدول التزاما بشهر رمضان،وفيما يتعلق بالمبالغ المستحصلة من المزايدة اشار الدكتور انها توضع في صندوق التكافل و توزع على الفقراء والمساكين والمتضررين وحسب لوائح موجودة لمسؤول حسابات معين لهذا الغرض.

مبالغ التعويضات

وفيما يخص مبالغ التعويضات التي تصرف للمتضررين جراء العمليات الارهابية وهل المعاملات تشمل عوائل الشهداء ام فقط المتضررين اشار الدكتور عبد الرزاق في حديثه قائلاً: ان التعويضات شملت عوائل الشهداء وبمبلغ مليونين ونصف المليون لكل مستفيد اما المصابون فقد تم تعويضهم حسب الضرر الجسدي، واكد المحافظ ان القانون الجديد للتعويضات سيزيد الى ثلاثة ملايين و ٧٥٠ الف دينار والمصاب حسب الضرر الجسدي، كما اشار الدكتور الى ان القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ الصادر من وزارة المالية يشمل تعويض متضرري الدور والمحال والعجلات.

قطار (مونوريل)

اما فيما يخص طرح مشروع القطار المعلق (مونوريل) للاستثمار فقد علق الدكتور عن هذا الموضوع قائلاً: ان الغاية من هذا المشروع هي لحل ازمة النقل في العاصمة مشيراً الى ان مسارات القطار المعلق تم تحديدها لجانبي الكرخ والرصافة اذ سيبدأ مساره الاول من المستنصرية مروراً بمناطق الوزيرية والشعب وجسر الصرافية وجامع براثا وساحة عبد المحسن الكاظمي ثم ساحة عدن وشارع المطار (مطار المثنى)انتهاء بالمحطة المركزية في علاوي الحلة والاجرة لاتتجاوز ١٠٠٠ دينار لجميع الرحلة باستثناء الراكب الذي يغادر المحطة لابد من قطع تذكرة اخرى حينذاك.
وتابع المحافظ حديثه ان القطار المعلق يتميز بقلة كلفه انشائه مقارنه بالمترو اضافة الى سرعة الانجاز واستغلال الفضاءات والجزرات الوسطية والاماكن المتروكة والارصفة والانهر في بعض الاحيان.
وبعد استعراض كل تلك المشاريع من قبل محافظة بغداد هل سوف تصبح وتعود بغداد اجمل من السابق وافضل بحلة جديدة خصوصاً بعد ان بدأت المحافظة بوضع برنامج نصب لمنظومات كاميرات بحدود ١٠٠٠ كاميرا مراقبة في عموم مناطق بغداد بالتنسيق مع الجهات الامنية للحد من العمليات الارهابية خلال الفترة المقبلة ، اذ تم الأتفاق مع شركة فرنسية و هولندية لنصب كاميرات مراقبة وتدار بكادر كامل من قواتنا الأمنية كالشرطة والمرور والنجدة ومكافحة الإرهاب بحيث كل منطقة تقسم لعدة مناطق للسيطرة على الحدث ، إذا اكتمل هذا البرنامج وتوزعت ١٠٠٠ كاميرا في بغداد وضواحيها سيكون العمل منسقاً مؤكدا ان مشروع المراقبة ذو قيمة عالية والشركات المتعاقدة مع المحافظة ذات تقنية جديدة. وان عدد العاملين في المركز يزيد على ٨٠ موظفاً بين مراقب واخر متخصص بالصيانة والبرمجة واختصاصات اخرى، منوهاً بان الكاميرات تتميزبسعة خزنها الذي يمتد الى نحو ٥ سنوات وتعمل بالطاقة الشمسية.

المحاكم تشهد اطراداً واضحاً في نسبة الطلاق

قانون المخالعة من أسباب ارتفاع النسبة

□ بغداد / ايناس جبار

ظاهرة طرأت على المجتمع العراقي وتلاحظ في المحاكم بشكل ملفت تفاقم حالات الطلاق حيث لم يشهد سابقا انتشارها وتنوع وحداثة مشكلاتها وعزيت أسبابها إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة

حداثة بعد ٢٠٠٣

المحامية سندس(أم سيف).مختصة بالقانون المدني والأحوال الشخصية: أسباب الطلاق عديدة ويمكن حصرها بشكل ضيق بعدة أسباب منها:
ارتفاع نسبة البطالة بين الأزواج وخاصة بعد الحرب وفقدان الكثير منهم وظائفهم وفي الوقت نفسه بدأت الزوجة بالأنفاق على بيت الزوجية خصوصا أذا كانت ذات تحصيل دراسي بمختلف المستويات وهذا أدى إلى الشعور بالعجز من قبل الزوج تجاه الأسرة والزوجة بالأخص.
دخول الأجهزة الحديثة إلى المجتمع العراقي الذي بقى لفترة طويلة محافظا إلى درجة معينة على سلوكيات المجتمع الشرقي والعادات والتقاليد مثل الجوال والستلايت والانترنت. الابتعاد عن العقيدة الدينية التي هي أساس حياة ألفرد المسلم حيث نعلم جميعا أن الشريعة ألإسلامية نظمت حياة الفرد والمجتمع بالتفاصيل كافة من ضمنها علاقة الزوج بالزوجة.

ظواهر غريبة على مجتمعنا الشرقي

الضرب المبرح من قبل الزوج للزوجة بصورة مستمرة ما يؤدي في بعض الأحيان إلى إعاقة وهذه ظاهرة غريبة كنا نسمع بها في المجتمعات الغربية حصرا، أيضا"هناك مسائل مخالفة للشرع بدأت بالظهور في العلاقات الزوجية والتي حرمها ديننا الإسلامي وأعطى الحق للزوجة بطلب التفريق وكما منصوص عليه في قانون الأحوال الشخصية.
السيد (م ع)معاون قضائي في محكمة الأحوال الشخصية
ارتفاع أعداد وحالات الطلاق عديدة منها ما ذكرته السيدة المحامية أيضا"يلاحظ على الرغم من أن نسبة أعمار المطلقين يمكن تحديدها ألا ان المتزوجين حديثا ولفترات قصيرة جدا"هم من مواليد التسعينيات بالنسبة للجنسين وصغر سنهم يكون غالبا" السبب وراء الطلاق،وهنالك أسباب قديمة كزواج أبناء العمومة والأقارب دون تفاهم فكري ما يؤدي إلى علاقة زوجية عقيمة لكن نظرة المجتمع ألان بسبب التغير الاجتماعي والثقافي الذي أصبح عليه المجتمع ساعدت في فصل هكذا علاقات ولم يكن القول بأن نسبة قبول المجتمع للمطلقين ١٠٠٪ولكن هناك تغير كبير باتجاه قبول الطلاق مع ارتفاع نسبه حاليا"..
صباح علي(٤٤)سنة.زوج مطلق حديثا أثرت الظروف إلتى مرت بها البلاد بعد الحرب وعانيت وحالات مشابهة لي من البطالة والتسريح من وظائفنا مصاحبا لها الانفتاح الذي إطرأ على مجتمعنا والمغريات الكثيرة على المستويات كافة ما أدى إلى إثقال كاهلي بالطلبات المستمرة بدون مراعاة لظروفي المعيشية ولعدم قدرتي على توفير طلباتها طلبت الانفصال خاصة انه لا يوجد بيننا أطفال.
(ل.ق) ٢٧سنة.فتاة تزوجت احد ضباط النظام السابق لما يقارب السنة تقول كانت علاقتنا جافة وكأننا إخوة غرباء حاولت حل المشكلة ومساندته وطلبت منه أن يراجع طبيباً ولكنه رفض الاعتراف بعجزه مبررا ذلك بالظرف الذي مر به وأقرانه من تغير لمراكزهم ووظائفهم طلبت الانفصال منه وأعلمت أهلي دون أن اخبرهم بالمشكلة ففوجئت من قبله بسيل من الاتهامات واتهامي بالتقصير وتخوف أهلي من المجتمع وان يطلق تسمية المطلقة على ابنتهم حينها اضطررت ألى مراجعة لجنة طبية وفحص واخذ تقرير يؤيد عذريتي حينها اقتنع باقي ألأطراف بالانفصال.
د.إيمان الانباري. اختصاص علم نفس واجتماع: الطلاق ليس حدثاً جديداً فهو موجود في المجتمع منذ بداية الخليقة وان تعاليم الأديان جميعا تنص عليه وان كان (ابغض الحلال)لكن ارتفاعه في هذه الظروف له أسباب وموجبات لم تكن موجودة في السابق.
من الأسباب الغريبة عجز الرجل الجنسي وبدأ بالانتشار هذه الظاهرة حدثت بعد ٢٠٠٣ وتعزى الأسباب إلى ظروف اغلبهم النفسية من عدم العمل آو تغير في أوضاعهم الاجتماعية والعملية وما صاحب من توالي الإحداث مما شجع الكثيرات على طلب الطلاق وخاصة لواتي
لم يستطعن الانفصال بسبب رفض أهاليهن خوفا من التقاليد والمساس بسمعتهن ليعشن حياة طبيعية.كذلك الأطفال الضحية الأولى والأخيرة في حالات الطلاق لذا نرى إقدام المتزوجين حديثا على الطلاق تحديدا لعدم وجود أطفال وخوفا من استمرار حياتهم الزوجية المتخلخلة والإنجاب مما يجعل الطلاق أكثر صعوبة.كذلك عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم وإذا كان هناك عدد منهم..

قانون المخالعة

تشريع المخالعة الذي أضيف إلى القانون المدني العراقي ساهم بشكل مطرد في حالات الطلاق تتنازل فيه الزوجة عن حقوقها أو جزء منها مقابل الانفصال وبذلك يصبح لدى الزوج حافز حيث يكون في حل من حقوقها الشرعية والمادية.

التكلفة والنفقات

في الأصل دعاوي الطلاق لاتكلف ألمتداعين حيث أن الرسوم تكون في العادة قليلة نسبيا"ولكن دعاوي الحقوق والتفريق القضائي تحتاج إلى وقت طويل نسبيا" والى مصاريف أضافية مثل الخبراء وغيرهم ما يضطر المواطن إلى توكيل محام وخوفا على ضياع الحقوق الخاصة بالزوجة وطبعا ذلك يؤدي إلى زيادة التكاليف،وعلى صعيد المحاكم والموظفين قائمون على واجباتهم بصورة جيدة وبالقدر الذي يرضي المواطن وكون طبيعة القضايا ذات طابع أنساني واجتماعي.
حالات الطلاق تزداد و ألأسباب والظواهر عديدة وحديثة وكلما انفتح المجتمع أكثر ازدادت الحالات وربما عندما تجتاحنا العولمة ستزورنا حالات الطلاق الغربية وسنعمل بقوانين الطلاق الصامت والطلاق الأسود.